بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

ابتهاج ح

ان تتحول اصل المستقبل
في المانع فكيف يكون
الحال اذا اعتبر المستقبل
المزيد عليه بالجر على الشذوذ او على القياس
عند المبرد والاخفش

حاشية
البيجاوي

١٢٢

الرقم ٢١٢

٧

الله وحده الرحمه
وصلى الله على سيدنا محمد وآله
الى نوبة انقل الوقف الله تعالى
حمد بلطف
به وبالمسلمين
امين

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي ونعم الوكيل

حمدا لكما اللهم على ما انعمت به من بديع المعاني ووهبت من ايضاح تلخيص المباني وفتحت
من كنوز الذخائر بطلبتها وشحنت بكار الافكار بفاطيها احمدك كما ذكرت الذخائر جمعت
له ما تفرق من محاسن الفوائد وتيسرت له ما عز على كثير من احاسن العوائد فانك
ان اله الا انت وحدك لا شريك كما شهادة عبد قصره عز متعلقات الفعل لسواك
وخلقه بشهوده خارجا بالوصول فاوجدك فضلا عز عداه واشهد ان سيدنا محمدا
عبده ورسوله المبعوث بدلائل الاعجاز والمصطفى المنعوت بكمال الصفات كمال التأ
في حقه ايجازا صلى الله عليه وسلم وعلى اله اولى السيادة والفصاحة واصحابه اولى
البلاغة والسماحة اما بعد فهذه حواش ونكات وفرائد تحريرات خرجتها من
شحنتها علم الاعلام قطب دائرة الافهام من نشد الى فضله الركائب وتراحم على بوابه
المناكب وشهدت بتحريره سطور الدفاتر وقضت بتحقيقه اقلام المحابر وقامت
كلمة الجماعة على انه ختام التاس وحكمت كلمة الانام بانه المقدم تقدم المنقى
على التباس فهو ختام مزيد في علم وعمل صنيق مولانا بركة المسلمين وولي تربة القاهرة
احمد بن قاسم العبادي الشافعي الازهري قدس الله روحه ونور ضريحه على
نسخة تلخيص المفتاح وشرحه المختصر لعلامة الدنيا سيد المحققين مولانا السيد
سعد الدين مزينة تراجم ما تمهدت كتابته على المحل
الواحد فاكتبها كذلك وقد اثبته على ذلك قدس الله سره وقد اثبته وقد رأيت
بخطه غير شيئا يسيرا جدا فجرد ته كذلك بنتها على ذلك ثم اعلم انه ينبغي بما
صورته س للعلامة المحقق السيد الجرجاني وبما صورته حف المدقق المشهور
بحفيد الشارح وبما صورته ف للفهامة المصري وبما صورته ع س لاحد مشايخ
خاتمة المحققين السيد عيسى الصفوي بن السيد الحرم الشريف وبما صورته بر لشيخه
ايضا العلامة الفهامة شهاب الدين احمد المشهور بعيرة وبما صورته ي لشيخه ايضا
الفهامة خاتمة المحققين ناصر الدين اللقاني المالكي وبما صورته طي لشيخه

لشيخه القطب الرباني ناصر الدين الطبلاوي وربما اشار بنحو ر مزجة وبغيرها
كذلك وبما صورته ق ولا ادري لمز ذلك الاشارة من المشايخ هذا والله اسأل ان
ينفع بما حققته من ايضاح بيان هذه المعاني وان يمن بما نظرى عليه من اسرار القرآن
والسبع المثاني وان يعفو عن المجرد ها وكحتها وبمحو عنه انه قريب مجيب وبالاجابة حري
الا تبا الله عليه وتركت ولا ادب قال رحمه الله تعالى قوله او بغيرها اى المغذى او المعلل
وينبغي ان يشمل الذات ايضا فيدخل الحمد الذات لانه للفضائل ولا للفواضل قوله والتعلق
الشكر انما لم يبدأ بدل بدأ بذكر موجبه ليناسب البداءة بذكر مورد الحمد المناسبة بين متعلقه
ومورد الحمد حيث الحصر في كما قالوا ومتعلق الحمد مورد الشكر فلما بدأ بمورد الحمد
ناسب ان يبدأ بمتعلق الشكر لانه نظير في الحصر قوله فالحمد اعم اى مطلقا قوله واخص اى مطلقا
قوله المسخي اه فيه اشارة الى ان رجوعه ليفهم من لفظ الجماعة عند الاطلاق قوله العدول الى
الجملة الاسمية اى عن الفعلية التي هي الاصل قوله على قيامه ولم يجعل ما موصولا اسميا لئلا
يحتاج الى عائد مفعول به وبلزم من تقديره في ما لم تقديره فيما عطف عليه وهو علم وهو
لا يمكن ذكره بفعل وبهو ما لم يعلم قوله ولم يتعرض للمنعم به الخ هذا مركب التعرض للمنعم لذلك
ايضا تامل والجواب لم يتركه لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان وقد
ترجح بعض الاغراض لاقتضاء المقام له تأمل قوله ايهاما للقصور العبارة اه قد يقال
العبارة قاصرة قطعا وكان الظاهر ان يقال للقصور ابهاما ثم رأيت يقال المراد بقصور
العبارة عز الاحاطة اجمالا وهو كذلك وبقال بعض ابهاما ايقاعا في الوهم القصور عز
الاحاطة تفصيلا وهذا صادق مع صحة الاحاطة كما هو الواقع قوله قدم رعاية السجع
لا يقال يمكن ان يوخر ولا تفوت رعاية السجع لانا نقول هكذا وما لم يعلم من البيان علم
انما نقول بلزم تقديم سجع المقال التي هي علم في هو ما لم نعلم عليها وهو لا يجوز سواء
كانت صلة حرف في كلامنا او اسمية قوله والبيان هو المنطوق اى المنطوق ويحتمل ان المراد
المنطوق به قوله والصلاة الصلوة من الله معروفة بتعظيم فالرحمة فتوله تتحاصلان
من ربهم ورحيم من عطف العام على الخاص قلم قوله وكتب ايضا قدس سره والصلاة والسلام

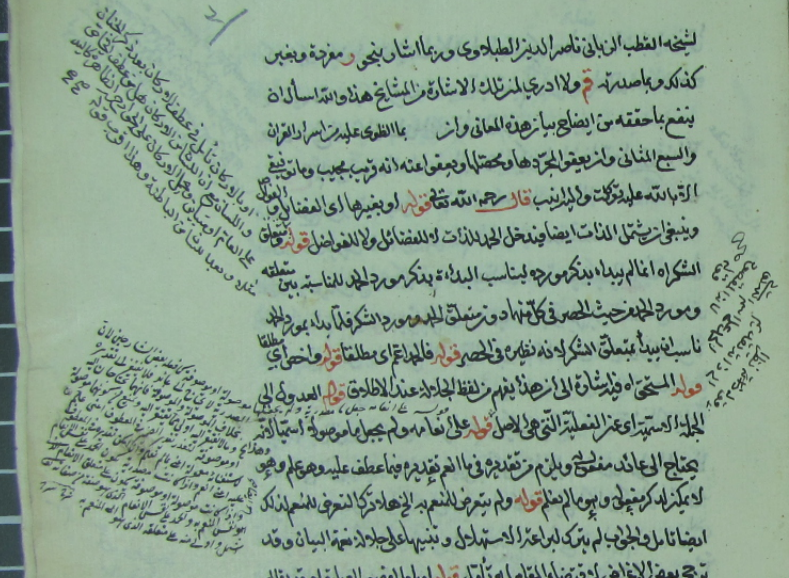

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي احكم احكام الشرع المنير وعظم قدر من فقه في الدين والصلوة
والسلام على من بدئ بالكتاب المبين سيدنا محمد وآله واصحابه اجمعين وبعد
فان ملوك هذه المملكة خلد الله تعالى ايام دولة خلفهم وافاض سجال الرحمة
والغفران على سلفهم كانوا فائق على ملوك سائر الممالك باستفراغ الجهاد عنهم بمباشرتهم
المعارك فان ايضا هذه المملكة على سائرها بكونها موضع الجهاد ومع الكفار الفجار
ذوي الشقاق والعناد ولذلك كثر فيها السبايا والاماء فكثرت بها الضرة الحرة
والتفاوت فيهم قضية الولاء وتشاجعت وانتشرت بينهم قصته وفزعت بخلاف
سائر الممالك والديار حيث لم تشتهر فيها مثل هذه الاشتهار ولذا لم يبسط الفقهاء
في مباحثه علما وفيما في كتبهم المشهورة ولم يقع فيها كسائر المباحث مفصلة منقحة
لا سيما بعد ترقد رحى الفصل والتحقيق فانه كثيرة وقوعه كالرحى بالتعرض
له والتحقيق وهو ذا لكم يتعرضوا الحكم كتبا واثباتا الا قليلا جدا ولذا اصل ابتداء الزيادة
فيه بحيث جعل في جانب الاب مطمح النظر ولم يذكروا ما في تزكي جانب الام
من القصور واكتفوا في ثبوت العتق على التهارة بالاشتهار والتسامح ولم يقفوا على ما
في ذلك من مخالفة الجمهور بل الاجماع ولكثرة قصد عموم المنتمي في العلماء العظام تعرض
لما هو المقصد الاصلي والمرام فنهم من عبر عنه بعبارة دالة قطعا عليه ومنهم من عبر
بما ظاهر فيه بحيث يجب رده اليه ومنهم من ذكر ما هو في خلافه ظاهر لكن يجب صرفه عنه لما
اوجبه من الدليل باهر وقد ان الناس من اخطاء وخبط حيث خلط الثواب بالخطاء في غلط
فيجب التنبيه على فساد كلامه هذا لما يخاف الفتنة للرواية والدراية والزامه فاوجب
حررت رسالة في هذا الباب سميتها بالمكاسب الملهم للمتصيب ورتبتها وهذبتها على احسن
ترتيب والطف تنصيب حيث اشتملت على مقدمة ومقصد وفصل وتذنيب
اما المقدمة ففي بيان امور يتوقف عليها المباحث الآتية منها ان رحى الاصلاح اصطلح
الفقهاء ان يستعمل في معنيين احدهما الذي يجري عليه نفس رق بل تولد بينهما بعد مضي
ستة اشهر من وقت النكاح والعلوق او من وقت اصابة رقيق والثاني ان يكون في اصل
رقيقا اصلا ومنها ان الولاء كما صرح به صاحب الهداية وغيره مبني على ان الملك

ولهذا قالوا لا يقبل فيه الشهادة بالتسامح كالنسب والحال هو فرع ثبوته وثبعته
على الولد بكون رق الام لا تزال الولد بتبع الام في الرق والحرية كما يتبعها
الاب الى الولد فلا يكون رق ولد ام على الولد الا من قبل عتق الام وعصبته في حكم
فاذا لم يكن في جانب الام رق لا تصور على الولد ولاء ومنها ان اللفظ اذا
كان ظاهرا في معنى وجب ان يحمل عليه الظاهر المتبادر الى الفهم وغيره ولاء سيما في الروايات
ومنها ان اللفظ المطلق يحمل على المقيد في الروايات والاوقاف وحكم الواقف حكم الشارع
كالكتاب وغيره بتقييد المشروح وان كان الشارح حلولي كما في الكافي وغيره
واما المقصد ففي نقل روايات يحتاج اليها واوراد مباحث سيتلى بيانها
ما ذكره الشيخ علاء الدين ابو بكر الكاساني في البدايع وهو كتاب ينقل عنه
الفضلاء المحققون كالامام فقيه بصرقند شمس الائمة عبد الله السرخسي حتى قال في
شرحه للهداية ذكر صاحب المحيط الرضي سنة في الطهارة وكذا في البدايع الجمعة
والعيدين وافقهم على في اكثر ما جمعه الهداية حيث قال وثبوت ابوة الولد ان يكون
الام حرة اصلية فان كانت فاد ولاء لاحد على ولدها فان كانت الام معتقة وان
كان الاب معتقا لما ذكرنا ان الولد يتبع الام في الرق والحرية ولا ولاء لاحد
على امه فاد ولاء على ولدها فان كانت الام معتقة والاب معتقا فالولد يتبع الام
في الولاء ويكون ولاؤه لمولى الام لان الولاء كالنسب والاصل
في النسب هو الاب اذ قد تحقيقه انا اذا جعلنا الاصل الحرة الاصلية حالفي
الثاني بقرينة قوله فاد ولاء لاحد على امه وقد عرفت ان ولاء ينبني على ولاء
الملك وزعم ان الملك بالواسطة لا يكون الا من قبل الام فاذا كانت متحرة لا يكون
بهذا المعنى لم يثبت على الولد ملك فاد ينبت عليه ولاء فان قيل هذا يقتضي ان
لا يثبت عليه الولاء الا من قبل الام حتى لو كان في الجانبين مرق لوجب ان يكون
الولاء لمولى الام دون الاب وقد صرح بخلافه حيث قال فان كان لاحد يتبع
الاب في الولاء قلنا مفهوم كلامه ان الولاء تابع الام في الرق والحرية ان يكون لها
مكاتبا في الولاء قلنا مفهوم كلامه ان الولاء تابع الام في الرق والحرية ان يكون لها
مكاتبا في الولاء قلنا مفهوم كلامه ان الولاء تابع الام في الرق والحرية ان يكون لها
النسب فيرجح جانب الاب كما ان قوله هذا الباب لحقناه فيجب العمل بكل منهما بقدر
اختلاف

الا ان كان احدهما ان الولد يتبع الام في الرق والحرية وقالت ان الولاء لحق بالنسب فان لم يكن في جانب الام رق يتبعها الولد فلا يثبت عليه الولاء لانه من آثار الرق وان كان في الجانبين رق يعتبر قوة النسب ويثبت الولاء لجانب الاب وهذا ما قالوا في الهداية ولو كان الاب عبدا زنى بمتقة فالنسبة الى نعم الاب لانها تتولد والحرية في جانب تشبه بالنسب اولاد البضعة بها كثيرا حتى لو كان نسب الاب ضعيفا بان يكون بمجاورة الاصل والام معتقة كان الولاء لنعم الام عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كما ذكره الصنافي الهداية وغيره ومنها ما ذكره شيخي رشيد الدين محمد النسابوي في شرح قول النكلة وان اختصم مولى الاب ومولى الام في ولاء ولده قضى به لمولى الام قضاء بالحق حيث قال يريد بهذا ان يكون الام مولاة لو نفاها الاب حرة الاصل كما ثبت على الولد ولاء وبها كان احد لا يبوين حر الاصل ليكون على الولد لمولاه ولاء لان الام اذا كانت حرة الاصل فالولد في الحرية يتبعها والاب اذا كان حر الاصل فالولد يتبعه في النسب والولاء بكلمة النسب والمراد بقولنا حر الاصل ان يكون عربيا لان العرب لم يجر عليه رق اقول انما قال قوله حر الاصل اه لانه لما اطلق اطلق بان الاب اذا كان حر الاصل فالولد يتبعه في النسب ورد عليه انه يقتضي ان يكون الولد تابعا للاب في حر الاصل وليس كذلك بل يكون عليه ولاء لنعم الام اذا كانت معتقة وهو خلاف ما صرح به في الهداية فاراد دفعه بان المراد بكون الاب حر الاصل ان يكون عربيا قوي النسب لان العرب لم يجر عليه رق ليضعف نسبه اذ ليس عليهم الا السيف او الاسلام فاورد لم لم يعتبر العربية في جانب الام قلنا لان المراد من اعتبارها تقوية النسب ولا نسب في جانب الام يعتد به ويراد تعويله لا يقال قوله اراد بهذا ان يكون الام مولاة مخالف لكلام صاحب الهداية حيث قال في تقرير اصل هذه المسئلة قبيل قوله وان اختصم مولى الام ومولى الاب اه وان مات المكاتب ولا وارث له حرة وترك دينا وفاء لمكاتبته اه فان كون الام مولاة يخالف لكونها حرة لانا نقول لا مخالفة لان المولاة اما معتقة او مولاة من معتقة وعلى التقديرين يصدق عليها الحرة وان لم يصدق لحرية الاصلية بالمعنى الثاني المذكور

في المقدمة ومنها ما قاله الامام شمس الائمة السرخسي في وجيزه المحيط ان كانت الام حرة والاب معتقا فالولد ولاء على الولد اقول لم لم يرجح بالحرية مطلقا لان هذا الحكم لا يستقيم الا في بعض افراده وصحة الاصلية بالمعنى الثاني لا الحرة الاصلية بالمعنى الاول والا لم يصح الحكم بعدم الولاء على الولد لما عرفت ان الولاء حق يكون لهم الاب بل اراد الحرة الاصلية بالمعنى الثاني لما سبق في العبارتين المتطابقتين في هذا المعنى وقد عرفت ان ما هو ظاهر في معنى ومطلق يجب رده الى ما هو قطعي فيه ومقيد فيها ما ذكره شيخي ابو محمد سعود بن الحسين في مختصره المشهور بالمسعودي حيث قال فان كان حر الاصل لا ولاء عليه لاحد فلذا ان يحمل مراد من اطلق هذا ايضا ظاهر فيما ذكرنا وطلق فيجب رده الى ما هو قطعي فيه ومقيد على ما سبق واما الفصل في ايراد ما روي وبروي في الظاهر بحسب الظاهر مخالفا لما ذكرنا في بيانه وبيان عدم المخالفة في الحقيقة بالتنبيه على ما سبق فزاد فيه فقه منه قال في المبسوط الولاء وان علق حر الاصل بان كانت امه حرة اصلية او عارضية يجوز ان يثبت عليه الولاء اما الولاء لنعم الاب ولنعم الام ثم قال ان كان الاب حر الاصل فالولاء لنعم الاب وكذا ان كانت الام حرة الاصل لا ولاء لنعم الام لانه حر الاصل لم يجر عليه رق فلا يثبت الولاء اقول المتبادر من ظاهره ان الام اذا كانت حرة الاصل مطلقا جاز ان يثبت على ولدها الولاء وليس كذلك بل مراده بالحرة الاصلية هنا الحرة الاصلية بالمعنى الاول المذكور في المقدمة بقرينة انه جعل الولد المتولد من حرة عارضية وهي المعتقة حر الاصل ثم جعل الحرة الاصلية مقابلة للعارضية فلو خالفته بينه وبين ما سبق فالحق صورة كون الولاء لنعم الاب ما اذا كان في نسب الاب ما اذا كان في نسب رقيق والولد ولد زنى معتقة او ممن ولدت معتقة وصورة كون الولاء لنعم الام ما اذا كان الاب قبطيا حر الاصل تزوج بمعتقة انسان او ممن ولدت معتقة فالولد والولاء في الاولى لنعم الاب اتفاقا وفي الثانية لنعم الاب عند ابي يوسف رحمه الله واما حر الاصل في قوله وحرة الاصل في قوله ان كان الاب حر الاصل لا ولاء لنعم الاب وكذا ان كان

لام حرة الاصل وفي قوله وان كان الاب حرا الاصل فعلى وجه ان فيه على الاستدراك
لم المذكور في المقدمة فكانه رحمه الله اراد بيان الاصطلاح وقصد التنبيه على
التوفيق بين الروايات في الاصطلاح ومنه ما قال في انتاء رضاعه تولى
شهد ان الملقب هذا اعتق ابه الميت هذا وهو يملكه ثم مات المعتق وترك ابنه
هذا وهو المدعي ثم مات المعتق وترك ابنه وهو الميت وهو ولد من امرأة
حرة تقتضي بالميراث للمدعي اقول واراد ايضا بامرأة حرة الاصلية بالحق الولاء
فلا يخالف ما سبق من تحقيق واما التدبير ففي تعليل ما ذكره كتب كتب على ظاهر ترجمة
الجامع الصغير للعتابي واراد ما يرد عليه فانه قيل فيه ولو كان ابوه عربيا
فلا ولاء على ابي الولد لاحد لانه يجر حر الاصل لانه استرقاق عليهم وكذا اذا كان
نبطيين حربيين من الاصل وكذلك اذا كان الاب عربيا ونبطيا وهو حر الاصل والام
معتقة لا ولاء على الولد لانه تبع الاب وان كانت الام عربية والاب معتقا
او نبطي اسلم وولد اولادا وكانا معتقين فالولد يجر ولاء الاب لانه الولاء تبع
الاب في الولاء كالنسب انما الثابت فيما اذا كانت الام معتقة والاب مطلق
الولاء اقول فيه بحث اما اولا فلانه ضم النبطي الى العربي في محل وكذلك اذا كان
الاب عربيا ونبطيا وهو حر الاصل والام معتقة لا ولاء على الولد غير صحيح لوجود الفرق
انه مخالف للرواية حيث قال في المبسوط غير اذا كان الام معتقة انه لا ولاء
حر تسلم بنطي لم يعتقه احد فالولد حر الاصل في قوله الى حنيفة رحمه الله
وكذا كان الاب عربيا والاجداد وعند ابي يوسف رحمه الله في الفصلين لا يكون
لهم الام وكذا نسب لاحد منهم اليه والثاني انه مخالف للمطلوب لما عرف ان الولد
يتبع الام في الرق والحرية وان الولاء ممنوع على زوال الملك فالام اذا كانت معتقة
كان الولاء بعالها في زوال الملك وزواله بالواسطة لا يكون الا من قبل ولها
فلا يكون الولاء الا لها واما ثالثا فلان قوله وان كان الام عربية والاب معتق
على الخلاف الاب باطل لانه مخالف للرواية والدراية اما الاولى فلما عرفت من
الروايات الصحيحة ان الام اذا كانت حرة الاصل لا سبيل اذا كانت عربية
لا يكون على ولدها ولاء ولاء لاحد واما الثانية فلما عرفت من ان الولد يتبع

الام

الام في الحرية والولاء ممنوع على زوال الملك وعلى كونه الاب لا يرى الى الادنى
فلذا كانت الام حرة اصلية لا سبيل اذا كانت عربية كيف يثبت على الولد ولاء
ويكون مخالفا للدراية بيان انه لا اختلاف في رواية هنا ليكون ما ذكر قيد محمول
عليه فتبصر واستقم واما ثالثا فلان قوله لان الولد تبع الاب في الولاء باطل
لانه ليس على اطلاقه بل اذا كانت الام ايضا معتقة ليستحق الضعف في الارث
ويترجح جانب الاب بكون النسب كما صرح به في الهداية واما رابعا فلان قوله
الحصر المستفاد من قوله اما الخلاف فيما اذا كانت الام معتقة والاب حتى الولاء
مخالف لما نقلناك عن المبسوط وذكره خلافيا بين رحمه الله في الفصلين وسيفوتك ترجيح
الجانب الكبير حيث ذكره فيما لو كان الرجل نبطيا فتزوج بولاية تغلب والرجل ولاء
موالاة ولم يكن لولاء ولاء والعتاقة فالولد تابع للام في ولاء العتاقة في قول ابي
ومحمد رحمهما الله وقال رحمه الله بكما قلنا في العربي والكافي وشرح الطحاوية
والمداد وشرح الاقطع ايضا صرح به الخانية في الفصلين وبهذا
هذا الحصر فيما وقع في غير ما سوى هذا الكتاب وليخفى على غير منصف والسداد
والاستقامة منصف ان ترك ما يكون في نفسه مخالف للرواية والدراية ومخفى بالكلية
مخالفا لنص الدراية الصحيحة والدراية الصريحة كيف يصح الاستدلال به والتمسك
واق تتالى به الاعتضاد والاستناد فقط نعم يصح ترجيح ما ذكر بان الاب يدلي
اذا كانا حرين الاصليين بالحق الثاني فولاء على الولد واذا كانا معتقين
او في اصله معتق فالولاء لمعتق الاب فان كان الاب معتقا وفي اصله معتق
والام حرة الاصل بدلكما الحق سواء كانت عربية اولا فولاء على الولد لمعتق
الاب واذا كانت الام معتقة والاب حر الاصل بدلكما فان كان عربيا فولاء على
الولد لمعتق الام وان كان غير عربي فعند ابي حنيفة رحمه الله يكون لمعتق الام على ما ذكر
خلافا لابي يوسف رحمه الله وهذا ما تبين لنا في هذا المحل فالله يتولى التحقيق والتوفيق وعلى استظهار الحق
بالملك الوهاب فهو الهادي ضعفاء عباده الى سبيل الصواب وقد انفق الفراغ عن نظرها
في سلك التحرير وتصويرها على احسن التصوير بالطف تقرير في اوائل رمضان
المبارك عمت بيامنه من شهور سنة ثلث وسبعين وثمانمائة

٨٩٧

نهاية المخطوطة